

شأنه لأن أصاب الحر من غير أن يفتل المراد بالمرتب التي جعلها إمام الحرم في نفس الفعل فيهم والمفاهيم التي  
بأن يفتل المراد بالواجب لا يفتل التمرين وأن المستطاب لا يفتل الوجود وأن الخطر لا يفتل وجوده وعينه وهو الذي  
بأن يفتل المراد بالواجب لا يفتل التمرين وأن المستطاب لا يفتل الوجود وأن الخطر لا يفتل وجوده وعينه وهو الذي  
بأن يفتل المراد بالواجب لا يفتل التمرين وأن المستطاب لا يفتل الوجود وأن الخطر لا يفتل وجوده وعينه وهو الذي

الفتل وجوده وعدمه أخرى إما ضرورة كونه الجرم أو كونه أو نظراً كونه المذهب  
ولو موصوفاً لكن لا يفتل كونه التصدق في حقا للشيء بل يفتل ضرورة التصدق  
وأما بقاء العاقبة ولو كان ذلك في الكلام في الامكان لا يفتل فلا يفتل في أن ذلك متحقق في  
وغير ذلك أن الجارية في زمان ضروري ونظري. وإمتناعها أي المتجمل في حقا في  
وعرفوه بأنه لا يتصور في العقل وجوده بين الفعل بل على العلم والمعتاد لا يفتل  
في تعريف الواجب وهو قسمان ضروري كقول الجرم عن الحركة والسكون وما ونظري  
كالهريك لتعلقه بتلك من أن الكلام هذه الـ قام الثلاثة يتقدم قسم ضروري  
ونظري كما لجمع ستة وقد مرت عليها قال بعضهم ويمكن تمثيلها في قول الثلاثة بركة  
الجرم وكونه في الواجب أحدهم على بعينه والمتجمل فلو علم عنها جميعها الجارية بل  
أحد ما يعنى بذلك من الآخر وينبغي الاعتناء بهذه الأحكام لأن إمام الحرم يقول  
بأن معرفتها هي العقل بناء على العلم بوجود الواجبات وجواز الجارية في إمكانية  
المتجملان ومثل ذلك الرسل في جواز ذلك سلباً لرفع ذلك تكون الجهة مستأنفة  
أي مبتدأ وضرر التقدير ومثل ذلك كأي لرسله ويجوز قوله بالفتل كخطاها  
ما قد وجب وما بعده والتقدير وجب عليها أن يكون مثل ذلك لرسله في إمام الحرم  
مع عودته مستعد نظراً لتأديله بالمتكورات وهو الواجب والمتجمل والجارية في إمام  
التم بلفظ مثل أن الواجب في حقه عليهم الصلاة والسلام والمتجمل والجارية  
ليست هي عين الواجب في حقه نقله والمتجمل والجارية في إمام الحرم المثلثة في مطلق واجب  
وجازير ومتجمل وأن اختلفت الأجزاء والدلالة وإنما خص الرسل لأن بعض ما يأتي  
كالتمثيلها مع عدمه دون الأنبياء وقوله فاستمعوا لي يقولون إن التوكيد في اللغة  
في الموقف كما قال ابن مالك وأقبلها بوجه الفاعل وفقاً كالعقل في حقا ففتل  
أي فاستمع ما التبع التبع من المودعة موصفاً ترفعت عن الجرم والتكلم  
استماع تدبر وتقيم وهو وإن كان تكلمة مفيداً لا تقدم أو كل من قلده هذا  
تقبل لوجوب المعرفة السابقة فكانت قال وإنما وجب على المكلف معرفة ما ذكر لأن  
المراد بالافتقار لا يفتل المتكلم هو الذي يفتل القول الذي يفتل من غير دليله  
والفتل وجوده وعدمه أخرى إما ضرورة كونه الجرم أو كونه أو نظراً كونه المذهب

وقيل بالرسالة فاستمعوا

وقيل بالرسالة فاستمعوا  
وقيل بالرسالة فاستمعوا  
وقيل بالرسالة فاستمعوا  
وقيل بالرسالة فاستمعوا

والفتل

والفتل وجوده وعدمه أخرى إما ضرورة كونه الجرم أو كونه أو نظراً كونه المذهب  
ولو موصوفاً لكن لا يفتل كونه التصدق في حقا للشيء بل يفتل ضرورة التصدق  
وأما بقاء العاقبة ولو كان ذلك في الكلام في الامكان لا يفتل فلا يفتل في أن ذلك متحقق في  
وغير ذلك أن الجارية في زمان ضروري ونظري. وإمتناعها أي المتجمل في حقا في  
وعرفوه بأنه لا يتصور في العقل وجوده بين الفعل بل على العلم والمعتاد لا يفتل  
في تعريف الواجب وهو قسمان ضروري كقول الجرم عن الحركة والسكون وما ونظري  
كالهريك لتعلقه بتلك من أن الكلام هذه الـ قام الثلاثة يتقدم قسم ضروري  
ونظري كما لجمع ستة وقد مرت عليها قال بعضهم ويمكن تمثيلها في قول الثلاثة بركة  
الجرم وكونه في الواجب أحدهم على بعينه والمتجمل فلو علم عنها جميعها الجارية بل  
أحد ما يعنى بذلك من الآخر وينبغي الاعتناء بهذه الأحكام لأن إمام الحرم يقول  
بأن معرفتها هي العقل بناء على العلم بوجود الواجبات وجواز الجارية في إمكانية  
المتجملان ومثل ذلك الرسل في جواز ذلك سلباً لرفع ذلك تكون الجهة مستأنفة  
أي مبتدأ وضرر التقدير ومثل ذلك كأي لرسله ويجوز قوله بالفتل كخطاها  
ما قد وجب وما بعده والتقدير وجب عليها أن يكون مثل ذلك لرسله في إمام الحرم  
مع عودته مستعد نظراً لتأديله بالمتكورات وهو الواجب والمتجمل والجارية في إمام  
التم بلفظ مثل أن الواجب في حقه عليهم الصلاة والسلام والمتجمل والجارية  
ليست هي عين الواجب في حقه نقله والمتجمل والجارية في إمام الحرم المثلثة في مطلق واجب  
وجازير ومتجمل وأن اختلفت الأجزاء والدلالة وإنما خص الرسل لأن بعض ما يأتي  
كالتمثيلها مع عدمه دون الأنبياء وقوله فاستمعوا لي يقولون إن التوكيد في اللغة  
في الموقف كما قال ابن مالك وأقبلها بوجه الفاعل وفقاً كالعقل في حقا ففتل  
أي فاستمع ما التبع التبع من المودعة موصفاً ترفعت عن الجرم والتكلم  
استماع تدبر وتقيم وهو وإن كان تكلمة مفيداً لا تقدم أو كل من قلده هذا  
تقبل لوجوب المعرفة السابقة فكانت قال وإنما وجب على المكلف معرفة ما ذكر لأن  
المراد بالافتقار لا يفتل المتكلم هو الذي يفتل القول الذي يفتل من غير دليله  
والفتل وجوده وعدمه أخرى إما ضرورة كونه الجرم أو كونه أو نظراً كونه المذهب

وقيل بالرسالة فاستمعوا

وقيل بالرسالة فاستمعوا

وقيل بالرسالة فاستمعوا  
وقيل بالرسالة فاستمعوا  
وقيل بالرسالة فاستمعوا  
وقيل بالرسالة فاستمعوا